الفعل والنظام الفعلي في العربية

عد الأقدمون الفعل عنصراً جوهرياً في العبارة أو الجملة ، وهو كذلك عند المحدثين من اللغويين عامل مهم في بناء الجملة .

وقد اختلفت الأمم في أشكال الفعل ، فهو في العربية لا يتعدى الماضي والمضارع [1] ، في حين أنه يحتوي على صور مختلفة متعددة في اللغات الهندية — الأوربية Indo-Europeanne .

وليست العربية بدعاً بين أخواتها الساميات في هذا الباب ، فالباحثون في هذه الأسرة اللغوية يذهبون الى قلة صور الفعل Forme فيها .

وقد اهتم النحاة العرب في الفعل وبحثوا فيه بحوثاً طويلة ، وأعطوه من الأحكام ما هو معروف ، مقيد في الأسانيد ، وسنأتي الى الكلام عنه . ولقد خلف السلف في هذا الباب كتباً كثيرة ، قصرها أصحابها على الفعل وأوزانه ومعانيه . ولعل طائفة منها كانت أشبه بالمعجمات اللغوية ، فكتاب الأفعال لابن القوطية [2] يظهر مدى اهتمام الأقدمين بالفعل ومعانيه وصوره . وقد أعاد أحد العلماء ترتيب هذا الكتاب ، وأضاف اليه شيئاً آخر ، وبوّبه تبويباً خالف فيه الأصل ، وهو ابن القطاع من علماء القرن السادس الهجري [3] . وأنت إذا نظرت الى أحد هذين الكتابين تبينت غنى العربية في هذا الباب واهتمام اللغويين في هذه المادة ، حتى

---

(١) أما الأمر فليس لنا إلا أن نلحقه بالمضارع فهو صورة منه يؤدي معنى خاصاً . والى هذا ذهب النحاة الكوفيون . أنظر الانصاف لابن الأنباري مسألة ٧٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ : ٢٦٨ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن ابراهيم بن عيسى بن مزاحم ، المعروف بابن القوطية الاندلسي الاشبيلي الأصل المتوفى سنة ٣٦٧ للهجرة .

(٣) هو أبو القاسم علي بن جعفر السعدي اللغوي المعروف بابن القطاع الصقلي المصري المتوفى سنة ٥١٠ للهجرة .

أنهم توسعوا فيها ، فاشتقوا الأفعال من أصول جامدة ، ليس فيها معنى الحدث . وسنأتي الى الكلام من هذا الموضوع .

على اننا لا بد أن نستدرك فنقول : إن الأقدمين على اهتمامهم الزائد بالفعل ومعانيه وصوره لم يبحثوا في زمان الفعل وتحديداته ، فالماضي هو الحدث الذي مضى « Accompli » ولكن هذا الذي مضى لا نعرف في أي زمان من الماضي ، فهو يصدق على حدث مضى قبل لحظات ، وعلى آخر مضى عليه زمان طويل ، وهذا التوسع أو قل التساهل مبعثه قلة ضبط الأزمنة في النحو العربي . فلا يستطيع المستقرىء لكلام العرب أن يحدد الزمن تحديداً كالذي نعرفه في غير اللغات السامية ، وهو ان استطاع ذلك ، فبالقرينة والاشارات الأخرى التي يحتوي عليها النص . ولعل حيرتهم وقلة بحثهم في هذه الناحية ، تبدوان فيما أسموه بالمضارع ، فالتسمية لا تشير إلى زمن معين محدد معروف ، وانما تشير الى شبه هذا بالاسم ، فهو مضارع للاسم ، وتأتي مضارعته للاسم من ناحية حركة آخره [1] . ثم أنهم حين أرادوا أن يدلوا على زمن هذه الصيغة أشاروا الى الحال والاستقبال . وأمر الحال والاستقبال في هذه الصيغه متروك للنص ، تحدده القرائن والاشارات .

وليس لنا أن نتبين في العربية ضوابط واضحة تشير الى اتفاق الأزمنة أو ما يسمى بـ « Concordance de temps » . فليس صحيحاً أن تدل صيغة على زمنين مختلفين ، لم يحدد كلاً منهما ضابط متميز بالنسبة للآخر . ولا ندري ما المراد بالحال وكم هو طول هذه الفسحة الزمنية ، ثم إذا انطلقنا من هذا الى المستقبل ، لا نهتدي الى أين نصل بالمستقبل ، فهو فسحة زمنية طويلة .

ووقوفهم في البحث عند هذا الحد من حيث الناحية الزمنية ، دليل على أن الباحثين الأقدمين في النحو لم يتأثروا في الامور الجوهرية بالفكر اليوناني ، ونحن اذا أردنا أن نجد آثار النطق

(١) أنظر Marcel Cohen. Systeme verbal Semitique. P. 10.

في النحو لا نجده إلا في التقسيمات وفي الأحكام العامة المطلقة ، كالسبب والمسبب ، والعلة والمعلول .

ولكن القائلين بتأثر المسلمين بالفكر اليوناني لا يقتصرون على هذا الحد ، فعندهم أن الفكرة الزمنية والبحث فيها كان نتيجة لتأثر هؤلاء بالنحو اليوناني ، وقد قال بهذا المستشرقون (١) وغير المستشرقين من المشارقة الذين تأثروا بهم وزعموا أقوالهم (٢) .

فقد قالوا : إن القياس النحوي متأثر بالقياس المنطقي الأرسطي ، والرد على هذا الزعم ميسور سهل ، ليس هذا مجال البحث فيه .

وأعود فأقول : لو كان واضع النحو متأثراً في الأمور الجوهرية بالنحو اليوناني ، لنحا في تحديد الزمن منحى الإغريق ، ولبحث في قضية الزمن وتحديده كما بحثوا ، ولوقفنا اليوم في عصرنا الحديث على جلية الأمر ، وصرنا لا نحار في قوله تعالى « فلم تقتلون أنبياء الله مما قبل إن كنتم مؤمنين » (٣) فالفعل « تقتلون » مضارع ولكن النص لا يشير الى الحال أو الاستقبال وإنما يشير الى الزمن الماضي .

ولا نستطيع أن نهتدي الى الماضي المستمر « durable » في العربية بصورة واضحة دقيقة . ونحن إذا وجدنا قولهم « كان يباشر مشيخة قريش (٤) » وهو متضمن لفكرة الاستمرارية . ومثل هذا كثير في كلام العرب ، فالاستمرارية حاصلة ولكننا لا نستطيع تحديد

---

(١) أنظر M. G. Demombynes et Blachere. Grammaire P. 36.

(٢) أنظر مقالة الدكتور ابراهيم مدكور في مؤتمر مجمع فؤاد الأول للغة العربية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ وموضوعها منطق ارسطو والنحو العربي . وأنظر تعليق المستشرق الفرنسي L. Massignon عليه . وأنظر تعليق Gibb على الموضوع وذهابه الى أن النحو العربي والنحو السرياني نشأ في وقت واحد . والى هذا ذهب E. Littmann في محاضراته .

ثم أنظر (De Boer) تاريخ الفلسفة في الاسلام ص ٣٩ .

(٣) البقرة ٩١ .

(٤) الأغاني دار الكتب الجزء السادس ص ٩٦ .

الفسحة الزمنية فيها ، أو قل إن الصيغة لم تشر الى زمن محدود مقيد (١) . فقد جاء في ابن هشام ما نصه : « والله إنه ليضع رحل رسول الله (ص) إذا أتاه سهم غَرْب فأصابه وقتل » .

ومن إهتمام العربية بالفعل غلبة الجملة الفعلية (٢) على كلام العرب ، ذلك انا لو نظرنا الى كتاب من كتبهم فاحصين على طريقة الاحصاء في أيامنا ، لاهتدينا الى صدق هذه الدعوى . ولا نريد أن نعلل هذه الظاهرة الكلامية ، لأن التعليل ربما أخرجنا عن هذا البحث اللغوي . وقد فعل هذا الأستاذ علي الجارم في مقالة له فزعم « إن العقلية العربية تقتضي أن تكون الجملة الفعلية الأصل والغالب الكثير في التعبير ، لأن العربي جرت سليقته ، ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة . وهي التي لا يريد فيها أن ينبه السامع إلى الاهتمام بمن أوقع منه الحديث أو التي لا يهتم هو فيها بمن وقع منه الحديث ، فالأساس عنده في الإخبار أن يبدأ بالفعل ، عدا الفرس وعاد المسافر ... (٣)

وقد يلتجيء العربي الى الجملة الاسمية اذا كان القصد الى الفاعل والى الاسراع بإزالة الشك فيمن صدر منه الفعل ، فيبدأ بذكره أولاً قبل أن يذكر الفعل لكي يخصصه ، أو لكي يبعد الشبهة عن السامع ويمنعه أن يظن به الغلط أو التزيد » (٤) .

---

(١) Th. Noldeke, Zur Grammatik des classischen Arabisch, P. 68.

(٢) حين أنص على الجملة الفعلية في هذه المقالة أريد منها ما كان فيها الفعل طرفاً في الاسناد فهو مسند أبداً ، وعلى هذا فقولنا : « جاء محمد » جملة فعلية مؤلفة من مسند ومسند اليه . ثم إذا قلنا : « محمد جاء » لم نبدل شيئاً في حقيقة الاسناد . فطرفا الاسناد هما كما كانا في الجملة الأولى ، وهي بهذا جملة فعلية أيضاً مؤلفة من مسند ومسند إليه ، والمسند اليه هو الفاعل في كلتا الجملتين . والى هذا ذهب نحاة الكوفة ، فقد أخلوا الفعل من قولهم : « محمد جاء » من الضمير الذي عده البصريون فاعلا .

ولا أريد أن أقول في الفرق بين قولهم محمد جاء وجاء محمد ، ان الأول يفيد التجدد ، والثاني يفيد الحدوث . كما ذهب اليه البلاغيون ، أنظر السكاكي ، مفتاح العلوم ٢١٣ .

(٣) علي الجارم ، مجمع اللغة العربية الجزء السابع ص ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ .

(٤) يشترط الجارم أن تصدر الجملة باسم وهو مسند اليه ولو كان المسند فعلا وهذا مذهب كثير من =

ولا أريد أن أعلق على مقالة الجارم فهي تمليلات فكرية فلسفية ، ولا يهم الباحث اللغوي غير بحث الصيغ والأساليب . وربما كان سلوك هذا المذهب ابتعاداً عن الحقيقة اللغوية التي هي موضوع البحث .

ولقد اهتم النحويون كافة في مسألة الإعراب ، فذهب الأقدمون إلى أن الإعراب أثر يجلبه العامل . ومن هنا كان بحثهم في العامل ، فالبصريون يرون أن الفعل صاحب العمل سواء تقدم أم تأخر وسواء ذلك كان مذكوراً أم مقدراً .

وكثر حديثهم عن العوامل فقد ألف أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ كتاب العوامل ومختصره ؛ وألف الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ كتاب « العوامل المائة » . ولم يكن البصريون وحدهم مهتمين بمسألة العامل فقد بحث فيه غير البصريين من نحاة الكوفة . وظل منهج القوم على هذه الحال الى أن تصدى ابن مضاء القرطبي لهؤلاء يفسد عليهم نظريتهم في العامل في كتابه « الرد على النحاة »[1] . وهو يكرر رأي ابن جني في الخصائص عند كلامه عن العوامل اللفظية والعوامل المعنوية ، ومذهبه الى ان العمل الإعرابي في الحقيقة للمتكلم ونسبته لغيره لملابسة خاصة[2] . ثم بحث الموضوع الاستاذ ابراهيم مصطفى من المحدثين ، هذا القول بتوسع وتصرف . وانتهى الى ان الحركات بعضها علم على معنى اعرابي ، فالضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافة ، اما الفتحة فحركة لا تدل على شيء[3] .

= النحويين .

ومما تجب الاشارة إليه أن هذه الجملة المصدرة بالاسم مسنداً اليه أو قل — فاعلا — متلواً بمسند هو الفعل ، لقد كثرت في عربيتنا الحديثة . وسبب ذلك يرجع الى أن هؤلاء الكاتبين متأثرون بالأساليب المترجمة ، ويتبين صدق هذا في الأخبار التي تذيعها وكالات الأنباء وفي الأقاصيص المترجمة ، ثم سرت هذه الظاهرة الى كتابات أخرى .

(١) ابن مضاء ، الرد على النحاة ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ١ : ١١٠ .

(٣) ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ص ٥٠ . ولا بد أن نشير الى رأي احد النحويين الاقدمين وهو =

والبحث في دلالة الحركات جاء متأخراً ، فلم يشر اليه رءوس الطبقة الأولى من النحويين ، فقد جاء عن الخليل أنه قال « ان الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه » (١) . والى هذا ذهب ابراهيم أنيس من المحدثين في كتاب من أسرار اللغة (٢) .

ولعل العلة في ذهاب الأقدمين هـذا المذهب في التعلق بالعامل هو تأثرهم بالمنهج الفلسفي الذي يقول بالعلة والمعلول ، والسبب والمسبب ، ولا يصح جرياً على هذا أن يكون حدث من غير محدث . وقد تعلق البصريون أكثر من غيرهم بهذه الدعوى وأرادوا ان يفيدوا منها في البحوث النحوية واللغوية ، فآل الامر الى خلط وتعقيد وابتداع أبواب ليس من الصعب أن تبعد من دائرة النحو واللغة .

وقد أشار الأقدمون الى هذا ، وقالوا بضعف العلل النحوية وابتعادها عن اللغة وحقيقتها ، ومن هؤلاء ابن جني فقد ذكر في باب « علل العربية أكلامية أم فقهية » ما نصـه « اعلم أن علل النحويين — واعني بذلك حذاقهـم المتقنين ، لا الفـافهم المستضعفين — أقرب الى علل المتكلمين ، منها الى علل المتفقهين » (٣) .

والى هذا أشار ابن فارس في قوله :

مرت بنا هيفاء مجدولة	تركيـة تنمي لتركي
ترنو بطرف فاتر فاتن	أضعف من حجة نحوي (٤)

=أبو علي محمد بن المستنير تلميذ سيبويه والمعروف بقطرب ، وقد ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر ج ١ : ٧٩ ما نصه « انما أعربت العرب كلامهـا لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضاً لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الادراج ، فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للاسكان ليعتدل الكلام » .

(١) سيبويه ، الكتاب ج ٢ ص ٣١٥ .

(٢) ابراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ١٤٢ .

(٣) ابن جني الخصائص ١ : ٤٨ .

(٤) انظر ابن خلكان ترجمة ابن فارس ج ١ ص ٣٦ .

ولم يسلم حتى هؤلاء القدامى من هذا الخلط ، فلم ينصرفوا في بحوثهم اللغوية الى المذهب اللغوي الصحيح ، ولم يستطيعوا أن يجنبوا بحوثهم هذا الدخيل الذي لا يمت للبحث اللغوي بصلة . ومن يتعقب كتاب الخصائص لابن جني يجده يتخبط في مسائل لا علاقة لها بالبحث اللغوي ، وانما هي من تأثير المنهج الكلامي الذي أشرنا اليه . ولم يدفع ابن مضاء مسألة العامل وينكرها تمسكاً بالبحث العلمي اللغوي الصحيح ، فهو ظاهري المذهب والعقيدة ، وهو من أجل هذا يريد أن يسود حكم الظاهر على المسائل اللغوية والنحوية أيضاً .

وتمسك البصريين بالعامل هذا التمسك الذي يرجع الى أصل فلسفي ، أوقعهم في مآزق أحالت النحو العربي الى تخليط أبعد ما يكون عن البحث اللغوي السليم . فقد وقفوا عند قوله تعالى « وإن أحد من المشركين استجارك » [1] فقالوا بفاعلية أحد ولكنهم قالوا لفعل محذوف يفسره المذكور ، ومن هنا نشأ عندهم ما اسموه بالجملة المفسرة التي لا محل لها من الإعراب . ومبعث كل هذا انهم لايخلون الفعل من ضمير الاسم السابق ، مدفوعين بالنظر الفلسفي .

وموقف الكوفيين من هذا انهم اجازوا أن يخلى الفعل من الضمير وهم يوردون شاهدهم المعروف ، وهو قول الزباء :

ما للجمال مشيُها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا [2]

ومن هنا يظهر أن النحويين بصريين وكوفيين متفقون في قولهم بالعامل ، غير أنهم يختلفون في مقدار أخذهم به . فالفعل عند كثير من نحاة الكوفة لا يعمل في الفاعل ، فالعامل في الفاعل عند الكسائي ليس لفظ الفعل وانما كونه داخلاً في الوصف اي كونه متلبساً بالفعل [3] .

ولعل عدم جواز خلو الفعل من الفاعل عند البصريين ، أوقعهم في مأزق آخر في باب

---

(١) التوبة ٦ .

(٢) السيوطي ، الهمع ١ : ١٥٩ ، شرح الاشموني على الألفية ٢ : ٤٣ عن مدرسة الكوفة .

(٣) السيوطي ، الهمع ١ : ١٥٩ .

التنازع ، وهو أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر عنهما أو عنها معمول يصلح أن يكون معمولاً لكل واحد مما تقدم ، كقولهم مثلاً : « قام وقعد أخوك » فقد قال البصريون باعمال الثاني لقربه ، واختار الكوفيون اعمال الأول لسبقه ، غير أن الفراء قد ذهب الى أنه اذا اتفق العاملان في طلب المرفوع فالفعل لهما جميعاً [1] .

ومن اهتمام النحويين بالفعل الحقوا به في الاعمال أسماء الافعال ، واسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة ، وافعل التفضيل وأمثلة المبالغة .

وأسماء الفاعلين عند الكوفيين أفعال دائمة .

ومن اهتمام العربية بالفعل أنها تأخذه من الأسماء ، اقول من الاسماء التي تثبت أصالتها في الأسمية . فكلمة « اسم » لم تخرج من السمو أو الوسم على الخلاف بين البصريين والكوفيين [2] ، وانما هي كلمة قديمة وجدت في سائر اللغات السامية فأفادت منها العربية فصاغت منها فعلاً هو « سمّى » . ولم يلتفت النحويون الى هذا ، وانما شغلوا انفسهم في الكلام عن همزة الاسم [3] .

والباحث في الافعال ثلاثية أم غير ثلاثية يجد أن طائفة منها ذات أصول جامدة فالفعل « رأس » مأخوذ من الرأس والرأس كلمة وجدت في اللغات السامية كافة وهكذا في « كبده » أي أصاب كبده ، وصبع به وله وعليه مأخوذ من غير شك من الاصبع . وهناك أفعال مأخوذة من أعضاء الجسم كقولهم « نابه » « ينيبه » وهو من الناب . و « ورك » من الورك ، وتورك بالمكان اقام به ، ولعل الفعل « ترك » بناء على افتعل الفعل « ورك » .

ومن هذا الباب « فخذه » أي أصاب فخذه . وربما كان هناك علاقة بين « ضرع » وهو اسم وبين « رَضَع » وهو فعل [4] .

(١) الرضي ، شرح كافية ابن الحاجب ج ١ ص ٧٩ .

(٢) ابن الانباري ، الانصاف المسألة الاولى .

(٣) يرى الخليل أن همزة الاسم زيدت للتوصل الى النطق بالساكن ؛ الكتاب ج ٢ ص ٦٦ .

(٤) انظر محاضرات بول كراوس على طلبة كلية الآداب في القاهرة ١٩٤٣ .

واذا أردنا أن نستوفي هذا الباب وجدنا حشداً كبيراً من الافعال لا ترجع الا الى اسم جامد صريح ، فالتامر واللابن مأخوذ من التمر واللبن ، وتمره أطعمه التمر . والفعل « بات » ترجع الى البيت .

وابتنى صار له بنون .

ولقد انقطعت الصلة في كثير من الاحيان بين المادة الفعلية وبين الاصل الاسمي . فكلمة الجن وهي كلمة قلبها البحث اللغوي فردهـا الى أصول غير سامية هي التي ولدت لنـا « جنّ » بمعانيها المختلفـة بحيث صار الباحث لايقرب بين هذه الاسم والفعـل . وقل مثل ذلك في كلمة « الإنس » وهو اسم ، والفعل « أنس » وليس من شك ان الفعل خارج من الاسـم . أما المصدر « أنس » فلا نرى الا انه معمول على الفعل .

ومن اهتمامهم بالفعلية أنهم حسبوا كثيراً من الأدوات أفعالاً ، فاداة النفي « ليس » فعل جامد عندهم ، ولم يقولوا بتركيبها ، ويفصلوا القول فيه . وهـكذا قل في بئس ونعم وعسى ، وربما اعتبروا « لات » فعلاً معتمدين على قوله تعالى « وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من اعمالـكم شيئاً » [1] .

ولقد اعطت كلمة « إل » ابنية فعلية ، وكلمـة « إل » كلمة سـامية ومعنى الإله . وكان ابن يعمر [2] يقرأ « جبرَ إلّ » بتشديد اللام ، وقال بعض المفسرين الإلّ هو الله واحتج بقوله تعالى « وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلاً ولا ذمة » [3] . وقال أبو عبيدة الإل العهد [4] .

وخلاصة القول إن الفعل يحتل في العربية مكانة عظيمة لما تحظ بالدراسة اللازمة .

---

(١) الحجرات ١٤ .

(٢) يحي بن يعمر نحوي مشهور انظر نزهة الالبا لابن الانباري .

(٣) التوبة ٩ .

(٤) القاسم بن بشار الانباري ، الاضداد ٣٤٦ .

ابراهيم السامرائي